انخفاض الإقبال على شراء الهواتف الخليوية ٩٠ بالمئة

دكتور جامعي لـ«الاقتصادية»: يجب تقسيم جمركة الهواتف الخليوية لـ٣ فئات

■ أمير حقوق

في زمن بات فيه التحول الرقمي والتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي ضرورة ملحة، أصبح الهاتف الخليوي –الجوال– من المستلزمات الأساسية لأي شخص.

وفي خضم التطورات التقنية والتكنولوجية الهائلة بصناعة الجوالات، يومياً تنتج أنواع جديدة من أحدث الأنواع والتصاميم للجوالات بأسعار تراعي دخل المواطنين في بلد المنتج أو المستورد لها.

وفي سورية، بعد شراء جوال جديد حلماً يرافق الجميع، نظراً لغلاء أنواع الهواتف الخليوية التي تتعدى قدرة الأهالي على الشراء نظراً للدخل الشهري الذي ينتقاضه الفرد، والتي يعود غلاؤها لأسعار الجمركة أي تعريف الإيمي الخاص بكل جوال مستورد، الأمر الذي فرض على الأهالي شراء الهواتف الخليوية من الخارج بالتوازي مع هاتف محمول داخلياً للاتصالات هرباً من أسعار الجمركة التي قد تصل في بعض الهواتف إلى نسبة ١٠٠ بالمئة، أو يلجؤون لكسر (الإيمي) الأمر الذي يوفر عليهم أجرة الجمركة الباهظة الثمن، من خلال بعض الأشخاص الذي يكسرون الإيمي عبر إيميات هواتف قديمة خارجة عن الخدمة.

عدد من أصحاب المحال المخصصة لبيع الجوالات أكدوا لـ«الاقتصادية» أن نسبة الإقبال على شراء الهواتف الخليوية انخفضت حتى ٩٠ بالمئة نظراً لغلاء الهواتف تماشياً مع الوضع المعيشي المتردي.

وأكملوا: إن نسبة الجمركة لبعض الهواتف تتعدى نسبة ١٠٠ بالمئة، فهناك جوالات سعرها مليون ونصف المليون وجمركتها تقدر بـ٢ مليون، وهذا السبب أدى إلى انخفاض الشراء والجمركة، والذي بدوره ساعد على تنشيط حركة شراء الجوالات من الخارج واستعمالها من دون جمركة.

ضرورة وخدمات

وفي حوار خاص مع «الاقتصادية»، أوضح الأستاذ في جامعة حلب كلية الاقتصاد الدكتور حسن حزوري أن أهمية الهاتف في حياتنا لم تعد تقتصر على الاتصال والتواصل الفوري في جميع أنحاء العالم، عبر المكالمات الصوتية، أو مُكالمات الفيديو، أو الرسائل النصية القصيرة، أو من خلال مواقع التواصل، وإنما أصبحت أداة من خلالها يتم الوصول إلى شبكة الإنترنت ومنها إلى مجالات متعددة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومصدر مهم للمعلومات، والهاتف المحمول لم تعد وظيفته مقتصرة فقط على عمليات الاتصالات، بل توفير خدمات التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والحوسبة السحابية، ودمجها بمميزات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وتنفيذ جميع معاملات الحكومة الالكترونية والدفع الالكتروني والتحول إلى الاقتصاد الرقمي والتعليم الذكي عن بعد.

وتابع: وفي هذا المجال نرى أن الحكومة السورية تمضي قدماً، في أحد المجالات المهمة التي تحتاج إلى استخدام الهواتف الذكية، وهي منظومة الدفع الإلكتروني، وصدرت العديد من القرارات التي تلزم المواطنين والشركات بالدفع الالكتروني وإلزام اعتماد الحسابات المصرفية لاستيفاء المطالبات المالية لأصحاب المهن والنشاطات حيث بدأت كل الفعاليات التجارية والصناعية والسياحية وغيرها بالتوجه نحو رقمنة أعمالها، بالتوازي مع التحديث الحاصل في النظام المالي والمصرفي بهدف تبسيط الإجراءات وتسهيل تقديم الخدمات والمنتجات للمواطنين، والابتعاد عن مخاطر التعامل بأوراق البنكنوت المصرفية، وتوفير الوقت والجهد، ولكن يلاحظ أن سرعة الخطوات التي تتخذها الحكومة للتحول إلى مجتمع رقمي في كل المجالات لا تتناسب مع البنية التحتية الموجودة لشبكة الاتصالات من ناحية ولعدم توافر الكهرباء بشكل دائم من ناحية أخرى، حيث تتعطل أعمال المواطنين والمؤسسات العامة، نتيجة ضعف الشبكة أو انقطاعها بشكل شبه يومي.

في سورية ضعف أسعارها!

ورأى أنه كل ما ذكر سابقاً، من تحول للدفع الالكتروني والتحول للاقتصاد الرقمي، لا يمكن أن يتطور ما لم يترافق مع تحسن البنية التحتية من جهة، ومع تخفيض أسعار باقات الانترنت الخلوية أو الأرضية من جهة أخرى، وأيضاً تخفيض أسعار الهواتف الخلوية الذكية، حتى يستطيع المواطن الحصول عليه بسهولة وبما يتوافق مع مقدرته الشرائية، حيث يلاحظ أن أسعار الأجهزة الخلوية في سورية، هي ضعف أسعارها في دول الجوار وربما أكثر.

تعادل قيمة الجهاز:

وحول نسبة الجمركة من الموبايل، بيّن أنه لا توجد نسب مئوية عن الرسوم الجمركية، ولكن حين مقارنة سعر الموبايل غير المجمرك، أو لدى دول الجوار، ومقارنته مع أسعار الموبايلات المجمركة، نستنتج أن قيمة الرسوم الجمركية، أو رسوم التصريح لاستخدام الشبكة السورية، تعادل قيمة الجهاز في بلد المصدر، وتؤخذ إما في أثناء الاستيراد، وتدفعها الشركة المستوردة لمصلحة الخزينة العامة، وإما من قبل المستخدم، إن كان الجهاز مهرباً، أو مدخلاً بشكل إفرادي، من خلال دفع الرسم إلى شركة سيريتل أو إم تي إن، باسم تصريح استخدام على الشبكة السورية، بالتأكيد هذه الرسوم مجحفة وغير عادلة، وخصوصاً لذوي الدخل المحدود.

مصدر مهم للإيرادات

واعتبر أنه بالتأكيد الرسوم الجمركية تنعش الخزينة العامة للدولة، لكونها تمثل مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات للموازنة العامة للدولة، ولكن في الوقت ذاته كلما ارتفعت الرسوم الجمركية، في ظل غياب منتج محلي بديل، شجع ذلك على التهريب، يعني خسارة لموارد الخزينة، ولذلك على المسؤولين الموازنة بين إيجابيات الرسوم الجمركية المرتفعة وسلبياتها.

زيادة الأجهزة المهربة!

«ارتفاع الرسوم الجمركية أو رسوم التصريح على الشبكة السورية، سيؤدي إلى ضعف حركة الشراء للهواتف الجديدة داخلياً، ويزداد الطلب على الهواتف المستعملة، وذلك بسبب تدني القوة الشرائية وضعف الدخل لدى شريحة كبيرة من المواطنين السوريين» بحسب ما أشار إليه حزوري، متابعاً: لذلك آثار سلبية في عدة صعد، منها زيادة الأجهزة المهربة ما يعني حرمان الخزينة من الإيرادات، ثانياً: استخدام الأجهزة المهربة للنت فقط دون اتصال، فنجد قسماً كبيراً من الناس يحمل جهازين أحدهما للمكالمات العادية وبث نقطة محمولة والثاني للاستخدام عبر النت، والأسوأ من ذلك، لجوء الكثير من المستخدمين إلى الاحتيال التقني بما يسمى كسر الإيمي، من أجل التحايل على الشبكة السورية، وما ينتج عن ذلك من مخاطر أمنية، وتعرض من يقوم بذلك للعقاب والغرامات وفق القوانين السورية، حيث تعتبر جريمة إلكترونية.

حلول اقتصادية

وعن الحلول التي تحسن حال قطاع الموبايلات، قال حزوري: من أجل تحقيق أهداف الحكومة والانتقال بسرعة إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي والدفع الالكتروني ومن أجل إنجاح كل الخطط الحكومية ومواكبة التطور والتقدم التكنولوجي، فالموبايل كما ذكرنا سابقاً ليس وسيلة اتصال فقط، بل أصبح أداة إنتاج وسلعة ضرورية سريعة التقادم التكنولوجي لا يمكن الاستغناء عنها، في عصر الرقمنة، ولذلك على الحكومة أن تخفض الرسوم الجمركية.

تقسيم الأجهزة لـ٣ فئات!

واقترح تقسيم الأجهزة الخلوية إلى ثلاث فئات، بحيث لا تزيد الرسوم على ١٠ بالمئة عن الأجهزة الأكثر استخداماً، و٢٠ بالمئة عن الشريحة الثانية، ولا مانع من فرض رسوم جمركية مرتفعة على الأجهزة التي تحمل طابعاً تفاخرياً أو تستعمل كبرستيج وهو المقصود بالشريحة الثالثة، وجعل سوق استيراد الموبايلات سوقاً تنافسياً من خلال كسر الاحتكار المطلق أو احتكار القلة القائم حالياً، وأيضاً من أجل تشجيع السياحة، السماح بعمل الأجهزة التي يحملها من يأتي زائراً سواء كان مغترباً أم سائحاً أجنبياً على الشبكة السورية، لمدة شهرين، بدل شهر واحد.

بدوره، رأى الخبير الاقتصادي الأستاذ أكرم عفيف أن غلاء الهواتف الخليوية غير مبرر أبداً، وهو ناتج عن الجمركة غير المفهومة، والتسعيرة وحصرية الاستيراد الذي يحدد التسعيرة المناسبة له، في وقت أصبح فيه الهاتف الخليوي من الأساسيات للعمل الرقمي والتسويق وغيره.

فساد!

واعتقد عفيف أن نسبة الجمركة عالية جداً، والسؤال يكمن في: هل السعر الأولي للجهاز الخليوي المحدد لتحديد نسبة الجمركة أم غيره؟ وعند جمركة الجوالات التي يكون مصدرها خارجياً، يصبح سعر الجوال أغلى بأضعاف من الدول الخارجية، وهذا يدل على الفساد بعملية الجوالات بين المستورد والمسؤول.

وأكمل: من المفروض أن تعود عائدات الجمركة لخزينة الدولة، ولكن عند دفع الجمركة تسدد في مراكز الاتصالات وليس في مراكز وزارة المالية، والآن أصبح الأهالي يبيعون بعضاً من ممتلكاتهم لشراء الجوال لأهميته في كل الأنشطة اليومية لكونه حالة ضرورية في كل بيت.

سورية الوحيدة

ورأى أنه يجب تأمين أماكن أخرى لسد عجز الخزينة بعيداً عن الجمارك العالية، ولا يوجد دولة في العالم سوى سورية فيها جمركة الجوالات، ويمكن تفسير الأمر بأن الدولة من دون موارد ودون جبايات ولأن أماكن ومواضع الإنتاج أصبحت خاسرة، والحل هو الاتجاه نحو تحسين المنتجات والمنتجين وتحسين الدخل وبعدها فرض الضرائب.

الحكومة بدأت جدياً بدراسة الدعم النقدي.. والعنوان مكافحة الفساد والهدر

■ بارعة جمعة

بعد ٣ أشهر من الآن، ستتم إعادة هيكلة الدعم في سورية باتجاه الدعم النقدي، نعم أصبح القرار جدياً، وكل دعوات الخبراء والأكاديميين لقيت آذاناً مُصغية، ما يدعو قليلاً للتفاؤل الممجوج بحذر، فالعمل ليس سهلاً، والتوجه الجديد اليوم يتطلب استعدادات خاصة، ومن نوع مختلف، ولاسيما أن الدفع الإلكتروني بات بوابة كل خطوة اقتصادية جديدة، لكن.. ماذا عن البنية التحتية؟ دعونا نفكر قليلاً بخطوات العمل، ضمن رؤى تحليلية لكل ما يحويه القرار من ثغرات استخلصتها وزيرة الاقتصاد سابقاً الدكتورة لمياء عاصي بمضامين نقدية لبعضها، والتأييد لنقاط أخرى استوجبت وجودها بعد انتظار طويل.

خطوة ضرورية

أتت بعد نقاشات كثيرة ومطالبات مدروسة من خبراء في الاقتصاد، كنوع من التشاركية بينهم وبين الحكومة في صنع قرار إيجابي يعود بالنفع على المواطن أولاً، وما تم من تصديره من دعوات ضمن قرار مجلس الوزراء ما هو إلا تمهيد للخوض في عملية استبدال الدعم عبر السلع بالنقدي، والذي أكده الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة دمشق علي كنعان ضمن حديثه مع «الاقتصادية»، واصفاً المشهد بالإيجابي نوعاً ما.

سيتم منحة إعانة مالية للفقراء، ممن يستحقون الدعم وذلك عبر حسابات مصرفية، بتقديرات مالية بالحد الوسطي، تبدأ من ١٥٠ وصولاً لـ٢٠٠ ألف «شهرياً»، للأسرة الواحدة حسب تأكيدات الدكتور كنعان، وبعملية حسابية بسيطة لعدد الأسرة التي هي ضمن مظلة الدعم، البالغة ٣ ملايين أسرة، سنجد أن التكلفة المالية لهذه الخطوة تبلغ ٦ تريليونات ليرة من الخزينة العامة للدولة، لذا فكل ما يشاع عن وصول مبالغ الإعانة للمليون، هي خاطئة وبعيدة عن الواقع وغير منطقية برأي الدكتور كنعان، لكون التكلفة ضمن هذا المنظور تصل حد الـ٣٠ تريليوناً من الميزانية العامة للدولة البالغة ٣٥٥٠٠ تريليون ليرة سورية.

توافر المواد

يتزامن هذا الإجراء مع تغير المناخ السياسي والاقتصادي، بانتهاء مدة قانون «قيصر» وعدم تجديدها من دول الغرب، ما يسمح باستيراد المواد، يضاف لذلك التوجه الحكومي لتحرير الأسعار وخلق منافسة تؤدي لتوافر المواد بأسعار مناسبة، معطيات يراها الدكتور علي كنعان مبشرة، لعودة الحياة لما كانت عليه ووضع حد للفساد في الهدر ولاسيما في رغيف الخبز، إلا أنه وبالرغم من الإيجابية الكبرى لهذه الخطوة، يرى كنعان أن هناك عوائق تبدأ من الفروع المصرفية التي لا تتجاوز ٩٠٠ فرع في سورية، ما يدعو أهالي الريف للمدينة لتسوية أمورهم المالية وبالتالي وقت أكبر قد يصل لأشهر، على حين تبدو فكرة البدء بتسليم هذه المبالغ النقدية ضمن البلديات أقل تكلفة وأكثر استثماراً للوقت، الذي لا يسمح بالتأخير أكثر، أمام كميات الفساد والهدر الكبيرة في المواد المدعومة وبشكل يومي.

بطاقات مصرفية

كفيلة بتحويل الدعم إلى مبلغ مالي يُضاف عبر البطاقة المصرفية لصاحب بطاقة تكامل، أي كل من يملك ميزة امتلاكها، إلى جانب بيع المواد التي أزيل عنها الدعم بسعر التكلفة، حيث سيحصل المستفيد على الدعم نقداً مباشرةً، هو مبدأ العمل لهذا القرار، بالتزامن مع استمرار الحكومة في تنفيذ سياستها المتعلقة بالدعم والهادفة إلى ترشيده وتوجيهه إلى مستحقيه فقط، حسبما أوردته الدكتورة لمياء عاصي ضمن توضيحها للقرار، الذي شمل تخفيض كتلة الدعم المالية الكبيرة في الموازنة العامة للدولة في مسعى للسيطرة النسبية على العجز المالي برأيها.

وتؤكد عاصي مطالب الحكومة من الإخوة المواطنين حاملي البطاقات الإلكترونية المتعلقة بالسلع المدعومة حكومياً، المبادرة إلى فتح حسابات مصرفية، واستبدال عملية الدعم الحالية، التي عرفت بمساهمتها في فتح مجالات واسعة للفساد ناجمة عن تعدد الأسعار للسلعة الواحدة وفروقات السعر بين المدعوم أو الحر، فمثلاً.. خلال العام الماضي اكتشفت حالات فساد كثيرة في موضوع الدقيق التمويني والمطاحن وأسطوانات الغاز وغيرها من السلع المدعومة.

القضاء على الهدر

يتضمن القرار نقاطاً إيجابية، ذكرت بعضاً منها الدكتورة عاصي، والمتمثلة بالقضاء على الهدر والفساد والربح غير المشروع، عبر إلغاء الحلقات الوسيطة في تطبيق وإيصال الدعم، ما يوفر إمكانية أكبر لضبط المستفيدين من الدعم، ولكن تلك الخطوة ستحتاج إلى نظام معلوماتي قوي ومتكامل وآليات محكمة وقواعد بيانات دقيقة، يتم تحديثها وتدقيقها وتعديل المستجدات فيها يومياً، لكن قد تعتري عملية الدعم النقدي حالات فساد كبيرة برأيها، في حال لم تكن مستندة إلى نظام صارم ودقيق، وهو ما حدث عام ٢٠٠٩، عندما قررت الحكومة توزيع «شيكات» بعشرة آلاف ليرة مقابل رفع سعر المازوت، ولأن الأمر تم دون وجود آلية صحيحة ومعتمدة على قاعدة بيانات، نجم عن ذلك حالات فساد كانت تكلفته أكبر من حجم الوفر الذي حققته الدولة جراء رفع سعر المازوت.

لبقى السؤال اليوم.. هل سيتم رفع الدعم عن كل المواد والسلع المدعومة، مثل مازوت التدفئة والخبز، وتحويلها إلى حسابات المستحقين بالمصارف كدعم نقدي؟

تجيب الدكتورة عاصي بقولها: «من الواضح أن الدولة حسمت أمرها باستبدال الدعم السلعي بالدعم النقدي للسلع المدعومة، كما أنها خطوة باتجاه معالجة حجم العجز المالي الذي تعاني منه الموازنة العامة للدولة، ويؤثر في حجم الإنفاق العام وفي سائر الأنشطة الاقتصادية في البلاد، أما بالنسبة للسلع المدعومة التي سيشملها تحويل الدعم إلى نقدي، لم يتم الإعلان عن السلع التي سيشملها المقابل النقدي، وما إذا كانت ستتضمن الخبز أيضاً».

خدمات الصحة

البعض ذهب أيضاً للحديث عن قطاع الصحة، لما تقدمه المشافي العامة من خدمات، متسائلين.. هل سيشمل رفع الدعم بقية الخدمات الحكومية؟

تعود الدكتورة عاصي لتوضيح هذه الجزئية بتبيان الغاية منها ضمن بعض الدراسات الأولية والاقتراحات بأن تقدم الخدمات الطبية بشكل مجاني فقط لمن يستحقون الدعم والفئات الأقل دخلاً، مع بقائها مأجورة لباقي الناس، وبذلك تحصل مشافي الدولة على دخل يمكنها من تحسين مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة، فالمشكلة الأساسية اليوم عدم وجود معايير دقيقة للاعتماد عليها في تحديد المريض المستحق للعلاج مجاناً، وخاصة أن الأغلبية العظمى من السوريين هم تحت خط الفقر.

لكن ما آلية تحديد البدل النقدي؟ وهل سيتم حساب عدد أفراد الأسرة؟

تؤكد الدكتورة عاصي أنه بالطبع سيتم تحديد البدل النقدي بناء على الحصص المخصصة لكل أسرة، وبناء على عدد أفراد تلك الأسرة بالنسبة للخبز والمواد الاستهلاكية الأخرى، أما بالنسبة للغاز والمشتقات البترولية، فتكون حصة الأسرة ثابتة بغض النظر عن عدد أفرادها، في حين سيواجه تحديد البدل النقدي عدة نقاط إشكالية أخرى مثل: سعر السلعة، متسائلة.. هل سيكون ثابتاً أم متغيراً؟ وإن كان متغيراً، فما الإطار الزمني لتغيير سعر المادة أو الحصة منها؟

تحديد الشرائح

وتضيف د. عاصي شارحةً نقطة المستبعدين عن الدعم بقولها: «صدرت سابقاً قرارات كثيرة تم من خلالها تحديد الفئات أو الشرائح التي رفع الدعم عنهم، بالتأكيد لن يتم تحويل أي مبالغ نقدية لحسابات من رفع الدعم عنهم».

مؤكدة أن تحويل الدعم السلعي إلى دعم نقدي سيكون محاطاً بصعوبات كثيرة منها لوجستية وتقنية لها علاقة بتحديث المعلومات في قاعدة البيانات وتحديث أسعار المواد بشكل دوري، وأخرى لها علاقة بالبنية التحتية للبنوك، إضافة إلى أن صرف المستحقات النقدية ستسبب ازدحاماً شديداً أمام الصرافات.

وفي العودة إلى السؤال الأهم.. هل الدعم النقدي سيكون أكثر عدالة للأسر؟

ترد د. عاصي «ليس بالتأكيد، وخصوصاً أن التنفيذ لتحويل الدعم إلى نقدي، قد يظهر مشاكل غير محسوبة الآن، الهدف الرئيسي للتحويل إلى الدعم النقدي هو محاولة مكافحة الفساد والهدر الناجمة عن تعدد الأسعار لسلعة واحدة وبالتالي القدرة على توجيه الدعم إلى مستحقيه فقط».

أن تأتي متأخراً خير

لابد من الانتباه إلى أن التحول إلى الدعم النقدي دون طرح آليات الاستفادة منه بشكل واضح لن يكون في مصلحة الناس والاقتصاد، وقد يحدث صدمة في الأسواق أيضاً، هكذا علق التاجر عاصم أحمد على حيثيات القرار، مبيناً أن مثل هذه القرارات تتطلب دراسة شاملة وتخطيطاً دقيقاً لضمان تحقيق الفوائد المرجوة منه.

ومن زاوية أخرى، يرى أحمد بأن القرار جيد من ناحية الكفاءة الاقتصادية، وتقليل البيروقراطية واحترام كرامة الأفراد، وتعزيز القدرة الشرائية، ومواجهة تقلبات الأسعار، وتقليل التلاعب، ما يعني أن الدعم النقدي يساهم في تحسين كفاءة النظام الاقتصادي للدولة والمعيشة للمواطن.

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

التعافي المبكّر للاقتصاد «١»

يعتبر الاقتصاد أكبر متضرري الحروب جرّاء الأضرار الجسيمة التي تصيبه من شرارة الحرب الأولى وخلالها، ويستمر هذا الضرر سنوات طويلة بعد انتهاء الحرب نظراً لتضرر مفاصله الرئيسة وتراجعها، وإحداث الآثار المباشرة وغير المباشرة في هيكل المجتمع والدولة كله، والتي تجعل الأمر أشبه بدوّامة مستمرة، ولذلك يعتبر السبب الأكثر وضوحاً لأهمية التعافي الاقتصادي المبكر بعد الحروب هو عكس بعض الدمار الذي حلّ بالاقتصاد وبالبشر والحجر لتوليد الدخل ولتحسين الخدمات الاجتماعية للسكان الذين طالت معاناتهم من الحرب، والعمل على تحقيق ذلك خلال المدى القصير والمتوسط.

وفي هذا الإطار، تعددت المفاهيم الاقتصادية التي تناولت مصطلح التعافي الاقتصادي المبكر، حيث يعتبر بأنه العودة إلى مستويات الإنتاج والعمالة ما قبل الحرب، فيما يتعدى هذا المصطلح في بعض المفاهيم إلى العودة لأعلى مستوى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تمّ بلوغه خلال السنوات الخمس السابقة للحرب، إلا أنه وفي بعض الحالات قد تكون معدلات النمو في الفترة التي سبقت الحرب منخفضة للغاية، أو حتى سلبية، ونظراً لذلك، ليس من المستحسن أن تعود الدولة إلى مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب، حيث يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التعافي هو عملية العودة من عدم الاستقرار والصراع إلى مسار التنمية «الطبيعي».

ومهما تعددت هذه المفاهيم فإنها تجمع على أن الانتعاش الاقتصادي يتطلب إرساء الأمن العسكري، وإعادة تأكيد سيادة القانون، ووضع إطار اقتصادي كُلي مُتماسك من خلال تنفيذ سياسة اقتصادية متكاملة (نقدية، مالية، تجارية، استثمارية)، ونظام فعّال للرّقابة والمساءلة، وما إلى ذلك من خطوات إعادة بناء ما تهدّم ولاسيما أنّ أكثر ما يعانيه أي بلد في مرحلة ما بعد الحرب هو عدم امتلاك القدرة السريعة على إعادة بناء الأسس لحشد الإيرادات المحلية وإصلاح مصفوفة رأس المال الاجتماعي والبشري المتضررة.

وبالتالي يمكن القول إن التعافي المبكر للاقتصاد هو مقدمة طريق الانتعاش المستدام، حيث لا يمكن أن يكون الانتعاش الاقتصادي الناجح مجرّد عودة إلى مستويات الدخل ومعدلات النمو قبل الحرب.

بدلاً من ذلك، يجب تحقيق نمو بمعدلات أعلى من المعدلات التاريخية، ويجب أن يكون مصحوباً بخلق فرص عمل كبيرة واتخاذ إجراءات للحد من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، والتي قد تواجه بعض المصاعب من خلال هذا العمل المنهج، ولكن في نهاية المطاف يتعين على البلدان أن تولد مواردها الخاصة لتلبية الجزء الأكبر من احتياجات سكانها، وهذا بالدرجة الأولى في المدى القصير.

وعلى الرغم من تشابه ظروف معظم البلدان الخارجة من الحروب، إلا أنها تختلف في كثير من النواحي المهمة، وهذا يحتّم على راسمي السياسة الاقتصادية وضع سياسات تتلاءم مع كل بلد لتوجيه التعافي بشكل دقيق منظم هادف، حيث يمكن التمييز بين البلدان حسب مستوى دخل الفرد فيها وإن كانت معظم البلدان الخارجة من الصراع تتسم دخولها بالمنخفضة، وما يرافق ذلك من مشاكل ضعف البنية التحتية والموارد البشرية، والاعتماد الشديد على المساعدات الخارجية، والمديونية المرتفعة، إضافة إلى الصعوبة التي قد تجدها هذه الدول في جذب رأس المال الخاص في الخارج.

كما تتشابه هذه الدول بوجود تفاوتات أفقية حادة بين الطبقات الاجتماعية، التي يجب مراعاتها عند وضع السياسات الاقتصادية، فعلاوةً على أهداف التنمية الاقتصادية العادية المتمثلة في النمو والحد من الفقر، يجب إدخال سياسات للحد من هذه الفوارق الاجتماعية.

أما في الاختلافات بين هذه الدول، فقد تختلف البلدان الخارجة من الحروب بمواردها الطبيعية، فبعض البلدان غنية بالموارد الطبيعية مقارنةً بتلك التي تفتقر إلى هذه الموارد، وفي هذه الحالة، فإن الدول الغنية بالموارد يمكنها استخدام جزء من هذه الموارد في تمويل جزء كبير من التعافي الذاتي للبلد، بحيث يكون أقل اعتماداً على المجتمع الدولي، ويكون من الأسهل عليها جذب الاستثمار الأجنبي، حتى لو كان ذلك فقط للمساعدة في استخراج أو استغلال هذه الموارد، إلا أن ذلك غالباً وإن لم يكن وفق أسس اقتصادية حازمة، قد يؤدي إلى زيادة مستويات الفساد والبحث عن الريع وبالتالي تزايد مخاطر تكرار الحرب.

ومن الاختلافات بين الدول أيضاً هو حجم الدمار الاقتصادي، حيث تختلف الدول من حيث حجم الدمار الاقتصادي الذي حدث في أثناء الحرب، وخسارة رأس المال البشري والمالي، وتقويض المؤسسات، كما يختلفون من حيث الظروف الدولية التي يواجهونها، سواء من حيث الالتزام الدولي بتزويد الدول بعد الحروب بالموارد المادية واللوجستية للحفاظ على السلام وتعزيز الانتعاش والتنمية والتعافي، أم من حيث مدى وقوع الدول الخارجة من الحروب في حلقة الصراع الإقليمي أو العالمي.

■ د. علي محمود محمد